



## أوراق في السياسات المالية

### د. مظهر محمد صالح \*: المالية العامة والوهم النقدي - مضامين التمويل بالتضخم.

#### ١- تمهيد:

عد الاقتصاديون ان الوهم النقدي money illusion هو احد اوجه النظرية الاقتصادية التي تفترض أن الافراد لديهم ميل للنظر إلى ثروتهم ودخلهم بالقيمة الاسمية للدينار وليس بالقيمة الحقيقية له. بمعنى آخر، انه من المفترض أن لا يأخذ الافراد في الاعتبار مستوى التضخم في الاقتصاد، معتقدين خطأً أن الدينار مازال يساوي نفس ما كان عليه في العام السابق.

بعبارة اخرى ، يفترض الوهم النقدي بان الافراد يميلون إلى النظر إلى ثروتهم ودخولهم بالقيمة الاسمية للدينار ، بدلا من الاعتراف بقيمتها الحقيقية، اي بمعنى تعديلها بما يتناسب مع التضخم.

ويشير الاقتصاديون أيضاً ان ذلك الوهم يرجع بالأساس إلى عوامل مختلفة مثل الافتقار إلى التعليم والثقافة المالية ومستوى ثبات الأسعار في العديد من السلع والخدمات كمحفزات للوهم النقدي .

في حين يؤشر الفكر المالي الحديث بان تمويل الموازنات العامة عن طريق هدر سعر الصرف اي خفض القيمة الخارجية للنقود ( external value of money )

هو من اسوء انواع التمويل الحكومي ، لكونه يضرب عناصر استقرار الدخل الحقيقي للفرد ويحمل الموازنة العامة نفسها كلفة الانخفاض في قيمة العملة ، ويقيد السياسة النقدية بوحدة من اشد اوجه الهيمنة المالية fiscal domination ضرراً ولاسيما في الاقتصادات الاحادية الشديدة الريعية القليلة التنوع الاقتصادي ، وهو ما يقتضي في نهاية المطاف زيادة



## أوراق في السياسات المالية

التخصيصات المالية نفسها لتلافي فرق انخفاض القوة الشرائية للإيرادات الحكومية ، بغية استقرار سداد المدفوعات الخارجية الحكومية ( اي الاستيرادات الحكومية المختلفة وتسديد خدمات ديونها والتزاماتها الخارجية) وهنا تتم تسوية التزامات الحكومة في معاملاتها مع الخارج بفاتورة اكبر بسبب انخفاض سعر الصرف ، فضلاً عن ارتفاع فاتورة الكثير من مشتريات الحكومة الداخلية او اجراء تعاقداتها مع قطاع السوق والتي تتأثر بموجة التضخم الناتج عن تخفيض سعر الصرف نفسه.

وهو الذي يُعرف الإيرادات المالية الاضافية الجديدة المرتفعة جراء انخفاض سعر الصرف

(بالضريبة التضخمية inflationary tax )

وهو يمثل التحصيل الضريبي الشمولي الجديد الذي يطال الغني والفقير عن طريق رفع الاسعار لحاملي الدخل النقدي بما فيهم الحكومة التي تتأثر مدفوعاتها الخارجية والكثير من مدفوعاتها الداخلية بالضريبة التضخمية نفسها ومن دون استثناء ( اي جراء تطبيق خفض سعر الصرف لتمويل العجز في الموازنة السنوية... ).

٢- وبهذا سيجعل ذلك (الوهم النقدي) المالية العامة تفقد مبدأ يُعد واحداً من بين أهم مبادئها في بلوغ اهدافها وهو الاستقرار السعري ، لتتحول غايتها الى مجرد الحصول على تمويلات اسمية منخفضة القيمة لسد التزامات ثابتة ، ذلك لفقدان قدراتها على التحصيل الضريبي الصحيح من مصادر المالية العامة نفسها ، لتكون قادرة اسماً على سداد الالتزامات الداخلية للمالية العامة ، وبقوة شرائية منخفضة القيمة (كارتفاع فاتورة المشتريات الحكومية الداخلية) .

وإذا كان الامر هكذا وبهذه البساطة، فيمكن على سبيل المثال الغاء العجز السنوي تماما بجعل سعر صرف الدينار ينخفض بمقدار العجز السنوي ، وعند مبادلة إيرادات النفط بالدينار ستزداد الإيرادات النقدية للموازنة عدة مرات وعندها سنمسك بمتلازمة خطيرة بين تخفيض قيمة الدينار وسداد العجز

( currency devaluation -fiscal deficit syndrome ) ،



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسات المالية

ولكنها بالتأكيد ستكون إيرادات اسمية عالية جداً ولكنها ذات قيمة منخفضة .

و في حال تحقق مثل ذلك التدهور في سعر الصرف لتمويل العجز في الموازنة العامة ، سيجعل البلاد تحصد بلا ريب تدهوراً واسعاً في مستويات المعيشة وتوقعات تضخمية خطيرة serious inflation expectations ، ترتب انخفاضاً في قيمة الدخل النقدي للفرد ما يتطلب رفع فواتير الدعم الحكومي لا مناص .

٣- وعلى العكس من ذلك ، لو تم ضبط معايير التعرف الكمركية التي تعد إيرادات ضريبياً صحيحاً غير مباشر وإجراءً مالياً تقليدياً يعوض اللجوء إلى تخفيض قيمة الدينار ، لاحتواء العجز المالي السنوي وتعظيم الإيرادات الحكومية من منابعها الصحيحة وخفض العجز السنوي وهو ما يعرف بالتعزيز المالي

، fiscal consolidation

الذي يقتضي هو الآخر انضباطاً عالياً في المصروفات العامة ، وان يتم تعظيم الإيرادات من منابع المالية العامة الصحيحة كما ذكرنا وليس بتدهور القيم النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية نفسها لخدمة المالية العامة و بوسائل نقدية توفر أموالاً عالية عددياً او (اسمياً nominal)

ولكنها منخفضة في القيمة او القوة الشرائية .

٤- وكثيراً ما يثار تساؤلاً بين اوساط الاقتصاديين حول الكيفية التي تواجه التعريفات الجمركية كمقابل لسياسة تخفيض قيمة العملة او كونها بديلاً عن اجراءات التخفيض؟



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

## أوراق في السياسات المالية

فعندما تصبح السلع المستوردة أقل تكلفة وأكثر جاذبية للمستهلكين، هنا تفرض الدولة تعريفات كمركية لزيادة تكلفة تلك السلع لاستعادة الطلب على المنتجات المحلية في اجراءات مهمة لحماية المنتج المحلي ولاسيما مواجهه سياسات الاغراق الضارة ، وهنا تعد الرسوم الجمركية بمثابة الانابة المالية- fiscal proxy

كبدل عن سياسة اللجوء الى تخفيض سعر الصرف لاغراض تعظيم الايرادات المالية.

منوهين في الوقت نفسه انه عندما تصبح السلع المستوردة أقل تكلفة وأكثر جاذبية للمستهلكين، قد تفرض الدولة تعريفات كمركية لزيادة تكلفة تلك السلع لاستعادة الطلب على المنتجات المحلية.

وياتي ذلك بدلا من مخاطر التلاعب في استقرار القيمة الخارجية للنقود . كما تاتي الرسوم والضرائب الكمركية لفرض على اصناف محددة من البضائع ولاسيما السلع العالية في مرونة الطلب السعرية عليها وبنسب متفاوتة لتعظيم الموارد المالية شريطة توافر سياج ونظام كمركي رصين يدلل على نجاح تطبيق السياسة المالية لبلوغ اهدافها وعبر تفعيل ادواتها الايرادية باسعار صرف مستقرة بدلاً من ضرب عناصر الاستقرار النقدي لتحقيق منافع مالية موهلة بالوهم النقدي .

(\* ) باحث اقتصادي اكاديمي ومشتشار مالي واقتصادي لرئاسة الحكومة العراقية

حقوق النشر محفوظة لشية الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط ذكر المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>